(١٠١٢) وعن على (ع) أنَّه قال : مَن استَفْنَي في الطَّلاق فليس طلاقُه بطلاق ، إذا أَظْهَرَ الاستثناء . وإن أظهرَ الطلاقَ وأَسَرُ الاستثناء أخذ بالعَلَانيةِ (١)!

## فصل ۲

## ذكر الخلع(٢) والمدارأة

(١٠١٣) رُوينا عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه أنَّ عليًّا (ع) قال : الخُلْع جائزٌ إذا وضَعه الرجلُ على موضعه ، وذلك أن تقول له امرأتهُ : إنى أخاف أن لا أقيم حدود الله فيك ، فأنا أعطيتُك (٣) كذا وكذا ، فيقول هو : وأنا أخاف أيضاً أن لا أقيم حدودَ الله فيكِ . فَمَا تراضيا عليه من ذلك ، جاز لهما . قال : جعفرُ بنُ محمد (ع) : إذا قالت المرَّاة لزوجها : لا أطبعُ لك أمرًا ولا أبرُّ لك قَسَمًا ، ولا أغتسل من جنابة ، ولأُوطِئنُ فراشَك ، وَلَأَدْخَلَنَّ عليك بغير إذنك ، أو تقول من القول ما تَتَعَدَّى فيه مثلَ هذا مفسَّرًا أو مجملًا ، أو تقول : لا أقيم حدود الله فيك ، جاز له أن يخلعها على ما تراضيا عليه مما أعطاها وغيره يأخذ منها من ذلك ما اتَّفقا عليه ويَخلعُها ، والخُلْع تطليقة بائنة . وليس له عليها رَجْعة إلَّا أن يتفقا على عقد نكاح مستقبل ، فتكون عنده على ما بنى من الطلاق ، وذلك لقول

<sup>(</sup>١) حش ى – وهذا كالرجل يريد أنه يطلق امرأته فيقول : أنت طالق إن شاه الله ، من مختصر الإيضاح . من مختصر الإيضاح . (٢) حش س – الحلع كالنفع ، النزع ، والخلع مهلة . والخلع بالضم – طلاق المرأة ببذل منها أو .ن غيرها . (٣) ى – فإنى أعطيك .